

جمالية اللغة بين الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم
(ابن الأثير الجزري أنموذجا) : د/ بن
مساهايل باية

جامعة

المسيلة

الملخص:

لابد من الاعتراف بأن كل تحديد لجمالية الخطاب النثري يحاول الوصول إلى قدر من الدقة والشمول، ينبغي أن يكون في إطار معطيات وخصائص فنية علائقية، من هنا كان من غير الدقيق النظر إلى الخطاب النثري أو محاولة تحديد جمالياته على أساس الظاهرة المفردة كاللغة، أو الصورة، أو الإيقاع الداخلي، أو البناء الهيكلي...، ذلك لأن أي عنصر من هذه العناصر عاجز عن الوصول منفردًا إلى الأدبية. ولقد التفت في هذه الدراسة إلى "اللغة" كونها هي المادة الأولى التي يطرحها النص النثري للتحليل، فالإمكانية الوحيدة لتحليل هذه الخاصية الفنية الجمالية في النص هي إكتناؤه هذه اللغة التي هي جسده وكيونته، وشرط وجوده أيضا، وهذا ما اهتم به نقدنا العربي القديم في ظل تنظيره للخطاب الأدبي عموما، والثنري خصوصا، والناقد ابن الأثير الجزري (ت 637هـ) في مصنفه " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر " كان له تصوره الخاص ، وهذا ما سأحاول رصده والوقوف عليه في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

ابن الأثير- الخطاب النثري – القرن السابع الهجري – اللغة الأدبية – اللغة العادية – الاختيار – هيئات وخصائص اللفظة المفردة- الخصائص الصوتية – الخصائص الدلالية- التركيب.

Résumé :

Il est indispensable de reconnaître que toute détermination de l'esthétique du discours prosaïque qui tente à avoir une précision et une totalisation, doit être dans le cadre des données et des caractères artistiques et relationnels. Par conséquent, il n'est pas précis de voir le discours prosaïque ou déterminer son esthétique sur la base du phénomène isolé tel que la langue, l'image, le rythme intègre, ou la structure. Car tout élément des susdits est incapable d'arriver seul à la littérature.

J'ai mis mon regard dans cette étude sur la langue en tant que la première matière que le texte prosaïque analyse, et la seule possibilité pour analyser ce caractère artistique et esthétique dans le texte est de pénétrer cette langue qui représente son corps et son identité, ainsi que la condition de son existence. Ce qui a eu une importance par notre critique arabe antique suivant la comparaison avec le discours littéral en général, et prosaïque en particulier, ainsi que le critique Ibn Elathir Aldjouzari (T637 H) dans son ouvrage « le proverbe courant dans la

littérature de l'écrivain et du poète », avait une imagination particulière, et voici que je veux traiter dans cette étude.

Mots clés : Ibn Elathir, le discours prosaïque, le septième âge de l'hégire, la langue littéraire, la langue ordinaire, le choix, modes et caractères du mot isolé, les caractères phonétiques, les caractères sémantiques, synthèse.

إن الإمكانية الوحيدة لتحديد جمالية الخطاب النثري في النقد العربي القديم هي ملامسة الظواهر الأدبية التي وقف عندها نقادنا العرب، واللغة أهم هذه العناصر الفنية الجمالية للوصول إلى " الأدبية " ، كونها هي المادة الأولى التي يطرحها النص للتحليل، فهي تمثل "وجوده الفيزيائي المباشر على الصفحة أو في الفضاء الصوتي المباشر". (1) لذا سأحاول أن أجمل أهم تصورات الناقد ابن الأثير (ت 637هـ) للغة الأدبية، وللغة الخطاب النثري خصوصا في ثلاثة محاور، وهي كالآتي:

أ- بين اللغة الأدبية والعادية:

لاشك أن ابن الأثير من النقاد العرب الذين كانوا على وعي تام بفهم طبيعة اللغة، وإدراك مستوياتها العادية والفنية (الأدبي)، فإذا جئنا في البداية إلى حديثه عن علم البيان كمقوم للغة الأدبية أمكننا أن نرصد مدى إحساسه بتمييزها عن المستوى العادي من الاستخدام اللغوي فهو يقول: "فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية، وهو والنحو يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة ، وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحُسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب، ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة". (2)

وهنا نلمس تفريقاً واضحاً بين اللغة الأدبية واللغة العادية على اعتبار الدلالة، فدلالة اللغة العادية اصطلاحية (وضعية) عامة، ودلالة اللغة الأدبية فنية خاصة تأتي على هيئة مخصوصة من الحُسن، فهي لغة متميزة تأتي في تركيب مخصوص غير عادي، وذلك أمر وراء النحو والإعراب . فاللغة بقيت وضعية اصطلاحية قبل أن يأتي نقادٌ وبلاغيون يستنبطون اللغة من خصوصية الاستخدام الفني الذي يبتعد بالألفاظ عن مستواها العادي المألوف إلى مستواها الفني الجمالي، فهو إذن يفارق بين مهمة اللغوي أو النحوي، ومهمة الناقد أو صاحب البيان الذي يعالج العبارة الأدبية أو الأسلوب الفني في الأعمال الأدبية، وما ذكره أيضاً في محاولته التفريق بين عمل ومهمة كل من البياني، والنحوي أو اللغوي الذي يبتعد كل البعد عن فهم أسرار الفصاحة والبلاغة في رأيه، قوله: "وجرت بيني وبين رجلٍ من النحويين مُفاوضة في هذه الآية فقال: إِنَّ (أَنَّ) الأولى زائدة، ولو حذفت فقل: فلما أراد أن يبطش، لكان المعنى سواءً ألا ترى إلى قوله تعالى: (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ) ، وقد اتفق النحاة على أن (أَنَّ) الواردة بعد (لَمَّا) وقبل الفعل زائدة، فقلت له: النحاة لأقنينا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث إنهم نُحاة، ولا شك أنهم وجدوا (أَنَّ) تَرْدُ بعد (لَمَّا) وقبل الفعل في القرآن الكريم، وفي كلام فصحاء العرب فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أسقطت ، فقالوا: هذه زائدة، وليس الأمر كذلك بل إذا

وردت (لماً) ،وورد الفعل بعدها بإسقاط (أن) دلّ ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أنّ الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء " (3) .
فإسقاط(أن) هو الوجه الذي يقتضيه علم النحو والإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو قوله:(أنّ أراد أن يبطش)، ففيه دلالة على التراخي والبطء بدل الفور، فإثبات "أنّ" إنما هي لدلالة بلاغية "لا تؤخذ من النحاة لأنها ليست من شأنهم . " (4)، وابن الأثير بعد أن يستدل بالحجج على ما قاله يلتزم العذر لعلماء اللغة والنحو بقوله: "لكن عذرتهم في ذلك ، فإن معرفة الفصاحة والبلاغة شيء غير معرفة النحو والإعراب " (5).

ولم يكتف بهذا الموقف فقط، فهجومه يطال الكثير من علماء اللغة كالأصمعي، وأبي عبيدة الذي أنكر عليهما تقويمهما لشعر المحدثين قائلاً: " وهذا الموضع لا يُستفتى فيه علماء العربية، وإنما يُستفتى فيه كاتب بليغ أو شاعر مُفلق، فإن أهل كل علم أعلم به ، وكما لا يُسأل الفقيه عن مسألة حسابية فكذلك لا يسأل الحاسب عن مسألة فقهية، وكما لا يُسأل أيضًا النحوي عن مسألة طبية فكذلك لا يُسأل الطبيب عن مسألة نحوية، ولا يعلم كلّ علم إلا صاحبه ،الذي قلب ظهره لبطنه، و بطنه لظهره . " (6)فابن الأثير يؤسس لنقده هذا على قاعدة صاغها في بداية كتابه، والتي تقول أن "موضوع كل علم هو الشيء الذي يُسأل فيه عن أحواله التي تعرض لذاته." (7) فكيف يُسأل النحوي عن الحُسن والجمال، وهو لبّ علم البيان الذي موضوعه الفصاحة والبلاغة.

ولقد بلغ إنكار ابن الأثير من إسناد التدوُّق الفني البلاغي للنحاة أنه لم يكبح جماح الهجوم حتى على ابن جني، إذ تعجب من رأي أبدأء ابن جني قائلاً: "وإن كان هذا القول قول إمام من أئمة اللغة العربية تُشدّ إليه الرحال، فما يُقال في غيره؟ لكن فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب . " (8) فهو لم يصفح لابن جني هذه الهفوة على الرغم من كونه ناقدًا جماليًا قدّم إسهامات لا تنكر في ميدان النقد والبلاغة، وقد تأثر به ابن الأثير نفسه في العديد من المناسبات .

فابن الأثير لا يستطيع الاطمئنان إلى حكم النحو على اللغة الأدبية- حتى لابن جني- فهي مستوى مستقل بذاته له قوانين فنية خاصة تحكمه تتجاوز النحو والإعراب، الذي هو قوام اللغة في مستواها المثالي(العادي)، وليس بقوام اللغة في مستواها الإبداعية الذي يعتمد إلى اختراق هذه المثالية والانحراف عنها، وإن كان النحاة واللغويون قد أقاموا مباحثهم على أساس تقديم صورة كاملة للغة، فإن البلاغيين " ساروا في اتجاه آخر حيث أقاموا مباحثهم على أساس انتهاك هذه المثالية، والعدول عنها في الأداء الفني " . (9) غير أنّ هذا لا يعني إنكار ابن الأثير- والبلاغيين عامة- لمثالية المستوى العادي الذي أقامه النحاة، بل إنّ ذلك يؤكد إدراكهم لتحقيقه، بحيث جعلوه الخلفية التي يمكن أن يقيسوا عليه عملية الانحراف أو العدول- كما أطلق عليها ابن الأثير- في الصياغة، وقد شبهه عبد الحكيم راضي"بأنهم جعلوا منه مرآة ينعكس عليها انحراف المستوى الفني، ومعياريًا يقيسون إليه مقدار هذا الانحراف، ومن هنا كان وعيهم به، وحرصهم على تبيينه والتنبيه إليه . " (10) فناقدنا ابن الأثير إنّ فصل بين اللغة العادية واللغة الأدبية، فهذا لا يعني أنّه قد أهمل النحو، فقد انطلق من مبدأ الإيمان بمثالية الصورة النحوية للغة كمفهوم سابق، ثم اتجه نحو أدبية اللغة بانحرافها عن المثالية الأولى إلى الاستعمال الفني كمفهوم لاحق ، فهو لم يقل بأن الكلام البليغ خلاف للصحيح بل امتداد له ثم كيف ذلك وقد وُصف القرآن الكريم بأنه بليغ إلى حدّ الإعجاز، وبأنّه جار في الوقت نفسه على نمط قواعدهم وسلامة لغتهم ، (11) فالواقع كما يقرّره مصطفى ناصف "أنّ النحو نظام يُيسّط اللغة ولا يشرحها شرحًا دقيقًا، الفنان هو الذي

يستطيع أن يشرح بطريقته الخاصة الإمكانيات الهائلة في قلب اللغة. " (12) فالنحو يبين الأصل المثالي والنواة الحرفية التي انحرفت عنها العبارة الأدبية، في حين أن البلاغي بطريقته الفنية الخاصة ينطلق من نقطة وصول النحو؛ أي المستوى الأول لبحث في العناصر الجمالية التي تجعل اللغة على "هيئة مخصوصة". (13)

وخير دليل على أن ابن الأثير لم يهمل النحو(*) أن جعله من الآليات التي ينبغي أن يتزود بها الكاتب كما يقول عن علم النحو أيضاً: "أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطلق باللسان العربي ليأمن مَعَرَّة اللحن. " (14). فهو نظام اللغة الذي يضمن التركيب السليم للأفكار.

ومن خلال هذه النصوص وغيرها في "المثل السائر" نستطيع أن نرصد أربعة فروق بين مستويي اللغة: العادي والفني. وتدرج ضمنه لغة الخطاب النثري بالتأكيد – أو بين تعبيرين "التعبير العادي والتعبير المزخرف أو بين التعبير والجمال." (15) وهذه الفوارق التي نستخلصها عند ابن الأثير في حقيقة الأمر تتقاطع مع ما رآه بعض المحدثين، وهذه الفروق هي:

- 1- سبق المستوى العادي ولحوق المستوى الفني
 - 2- اصطلاحية المستوى العادي وفردية المستوى الفني .
 - 3- مثالية المستوى العادي وانحراف المستوى الفني . (16)
 - 4- وظيفة البيان للمستوى العادي، ووظيفة البيان والتحسين للمستوى الفني .
- فأما الفرق الأول فقد وضحه ابن الأثير في قوله السابق: "أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط...."، إذ ماثل ابن الأثير بين علم النحو وتعليم الخط في المنزلة، فإن كان علم النحو هو الأساس في الكلام العادي، فتعليم الخط هو أول ما يتعلمه الإنسان، فكلاهما لبنة تحتية أولى، وهذا يدل ضمناً على إقرار ابن الأثير بأن استخدام اللغة على المستوى العادي أسبق من استخدامها على المستوى الفني الأدبي. ومعنى هذا أن ليس هناك معجم لغوي خاص بلغة الأدب قائم بذاته ومستقل عن الرصيد اللغوي العام، إنما يتم التمييز بين اللغة العادية واللغة الأدبية في مستوى الاستعمال، وهو بهذا يخالف الناقد ابن سنان الذي يؤكد على ضرورة عدم انتهاك الحواجز في استعمال الألفاظ، فكل مجال ألفاظه الخاصة والذي عبر عنه بقوله: "ألا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين..." (17) ملتقياً- ابن الأثير- مع الفلاسفة الذين يرون أن المستوى الوضعي الاصطلاحي هو الأصل الذي ينشأ عنه المجاز الخاص بالأدب نثراً وشعراً.

أما الفرق الثاني فقد ذكره ناقدنا حين قال: "صاحب علم البيان والنحو يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة" (18)، فالمستوى العادي عام اصطلاحى، أما المستوى الآخر وهو الفني فتظهر فيه الخصوصية أو الفردية كنتيجة لعملية واعية تقوم على الاختيار، فتأتي باللغة الأدبية على هيئة مخصوصة، فهو ينظر للغة الخطاب النثري أو الأسلوب النثري الفني على أنه: "اختيار واعٍ يسلطه المؤلف على ما توفره اللغة من سعة وطاقت". (19)

أما الفرق الثالث فهو متصل بالفرق السابق، إذ أن اصطلاحية المستوى العادي وفردية المستوى الفني يتبعها بلاشك مثالية في التعبير؛ بمعنى عدم الخروج على القواعد،

والاصطلاح على المستوى العادي، وانحراف أيّ تعبير خاص بالفرد المبدع دون غيره في المستوى الفني وقد عبّر ابن الأثير عن ذلك بقوله: "والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وعرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراها، وإنما عرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة البلاغة والفصاحة، ولهذا لم يكن اللحن قادحاً في حسن الكلام." (20) فالمبدع ناثراً كان أم شاعراً لم يكن هدفه عدم الخروج عن القواعد النحوية، بل عرضه الحسن والجمال الذي يحققه الانحراف عن النظام الثابت للغة، فابن الأثير أدرك أن الانحراف في لغة الخطاب النثري "ضرورة جمالية تهدف إلى استثارة المتلقي، واستفزازه، والاستحواذ على حسّه الجمالي لحمله على الانخراط في التجربة التي يقدمها المبدع." (21) وإن عبّر عنها بمصطلح "العدول".

أما الفرق الرابع، والذي يتضمن اعترافاً تاماً لابن الأثير بمستوييهما من خلال التمييز بين وظيفتين: الأولى: عملية نفعيّة وهي "البيان"، والأخرى فنيّة وهي "التحسين"، وقد وضحاها في معرض رفضه أن تكون فائدة الوضع قاصرة على البيان فقط، وإنما فائدته هي البيان والتحسين معاً قائلاً: "أما البيان فقد ورد في الأسماء المتباينة التي هي كل اسم واحد دلّ على مُسمّى واحد، فإذا أطلق اللفظ في هذه الأسماء كان بيّناً مفهوماً لا يحتاج إلى قرينة، ولو لم يضع الواضع من الأسماء شيئاً غيرها لكان كافياً في البيان، وأمّا التحسين فإن الواضع لهذه اللغة العربية التي هي أحسن اللغات، نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة فيما يصوغونه من نظم ونثر، ورأى أن من مهمات ذلك "التجنيس" ولا يقوم به إلا الأسماء المشتركة التي هي كلّ اسم دلّ على مسميين فصاعداً، فوضعها من أجل ذلك." (22)

فإذا كانت وظيفة اللغة العادية البيان والإفهام الذي يهدف إلى التواصل والإبلاغ، وهذا ما يكفله علم النحو فإن ابن الأثير يجعل الخطاب الأدبي عموماً، والنثري خصوصاً مزدوج الوظيفة والغاية، فهو يحقق وظيفة "البيان" من جهة و"التحسين" من جهة أخرى، وهذا ما يضمنه أرباب الفصاحة والبلاغة كما قال ابن الأثير، وكأنه يتحوّل بالخطاب النثري عن سياقه الإخباري إلى وظيفته التأثيرية الجمالية. وهذا ما تعكف عليه الدراسات الأسلوبية الآن (23).

ب - المستوى الإفرادي :

تقودنا هذه الفروق التي خطّها ابن الأثير والتي تضمنت للغة الخطاب النثري حق التميّز والفردية، والانحراف إلى ضرورة التساؤل عن الطريق غير العادي الذي يسلكه صاحب هذه الصناعة في بناء خطابه النثري الأدبي، والذي يكون الاختيار أولى خطواته، فقد قدّم ابن الأثير للنّاثر - والمؤلف بصفة عامة - ثلاثة نقاطٍ ألَبَسَهَا حِلَّةَ المحسوس من خلال تشبيهه صناعة الأدب بصناعة عقد أو سوار قائلاً "أعلم أنه يحتاج صاحب هذه الصناعة في تأليفه إلى ثلاثة أشياء الأول منها: اختيار الألفاظ المفردة وحكم ذلك حكم اللآلئ المبددة، فإنها تتخير وتنتقى قبل النظم، الثاني : نظم كل كلمة مع أختها في المشكلة لها لنلا يجيء الكلام قلّفاً نافرّاً عن مواضعه، وحكم ذلك حكم العقد المنظوم في اقتران كل لؤلؤة منه بأختها المشكلة لها الثالث: الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه وحكم ذلك حكم الموضع الذي يوضع فيه العقد المنظوم، فتارة يجعل إكليلاً على الرأس، وتارة يجعل قلادة في العنق، وتارة يجعل شنفاً في الأذن، ولكل موضع من هذه المواضع هيئة من الحسن تخصّه." (24)

إنّ المتأمل لقول ابن الأثير يجده يجعل من العملية الإبداعية بشقيها المنظوم والمنثور صناعة لها خصوصيتها، والتي تضمنها ثلاثة أشياء، أولاً: اختيار الألفاظ، ثانياً: تحديد

الموقع المناسب لها المبرز لطاقتها،ثالثاً: الانتهاء بهذا التركيب إلى مقصدٍ معين ، " فهذه ثلاثة أشياء لابد للخطيب والشاعر من العناية بها وهي الأصل المعتمد عليه في تأليف الكلام من النظم والنثر. " (25) ، وقد عبّر عنها بالأصل لأنها تحقق لب أدبيّة الخطاب النثري المتمثلة في الفصاحة والبلاغة، فالشرط الأول والثاني من هذه الثلاثة المذكورة هما المراد بالفصاحة، والثلاثة بجملتها هي المراد بالبلاغة (26) ؛ بعدها شاملة للفظ والمعنى مع التركيب ، فقد اشترط ابن الأثير أن البلاغة "لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب، فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة، ويطلق عليها اسم الفصاحة إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة، وهو الحُسن وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها لخلوها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلاماً " (27)

وإذا وقفنا عند عملية الاختيار كأول شرط لتحقيق فصاحة اللفظة المفردة وجدناها في تقدير ابن الأثير ليست أمراً هيئاً، فهو يتطلب وعياً متميزاً بطبيعة الألفاظ حتى المترادف منها "ليجد -إذا ضاق به موضع في كلامه بإيراد بعض الألفاظ فيه- العُدول عنه إلى غيره مما هو في معناه. " (28). فهو يتعجب من أن يقف مؤلف الكلام على لفظتين تدلان على معنى واحدٍ وكلاهما حسن في الاستعمال، وهما على وزن واحدٍ، وعدة واحدة إلا أنه لا يحسن استعمالها في كل موضع، ويضرب مثلاً من النص القرآني فيقول: "فمن ذلك قوله تعالى (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه) وقوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) ، فاستعمل "الجوف" في الأولى ، "والبطن" في الثانية، ولم يستعمل "الجوف" موضع "البطن" ، ولا "البطن" موضع "الجوف" ، واللفظتان سواء في الدلالة، وهما ثلاثيتان في عددٍ واحدٍ، ووزنها واحد أيضاً. " (29)، ومما يجرى في هذا المجرى قوله تعالى: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى) (30)، وقوله: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ) (31)، فالقلب والفؤاد سواء في الدلالة، وإن اختلفا في الوزن، وكلاهما لا يشك في حسنه واستعماله، و ورودهما في القرآن خير دليل على ذلك، إلا أن هناك "دقائق ورموز إذا غُلمت وقيس عليها أشباهها ونظائرها كان صاحب الكلام في النظم والنثر قد انتهى الغاية القصوى في اختيار الألفاظ، ووضعها في مواضعها اللائقة بها. " (32) إذن فابن الأثير يقر بكيان جمالي ذاتي في اللفظة المفردة تستمد منه خصوصيتها وفرديتها قبل أن يفرق بينها في مواضع السبك، وقبل أن تدخل التركيب إذ "الألفاظ المفردة خصائص وهيئات تتصف بها" (33) .

وكأننا نلمس في إحساس ابن الأثير بوجود فروق بين الألفاظ – المترادفة- ، قد تكون دقيقة أحياناً لا يدركها المستعمل العادي للغة اقتراباً من الخطابي الذي يقول أن : " في الكلام ألفاظ متقاربة المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مُراد الخطاب كالعلم والمعرفة والحمد والشكر....والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك، لأن لكل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبيتها في بعض معانيها، وإن كانا قد يشتركان في بعضها. " (34) فكأن اللفظتين المترادفتين أو المتساويتين تمثلان كفتي الميزان في حالة استقرار؛ فالظاهر أن التكافؤ بينهما كلي، ولكن في حقيقة الأمر هناك خطأ نسبي، وإن كان لا يرى بالعين المجردة، فهذا الاختلاف الطفيف بين معاني الألفاظ المفردة لا يدركه كما يرى ابن الأثير "إلا من دقّ فهمه وجلّ نظره" (35) .

فإذا تجاوزنا حديث ابن الأثير عن الشرط الثالث، نستفيد من النص أن دراسته للفظ جاءت من ناحيتين:- الأولى : اللفظة المفردة قبل دخولها النص، حيث تُنتقى على أساس بنية

اللفظة الصوتية وغير الصوتية(=الدالية)، والتي يتحدّد على أساسها"اختيار الألفاظ المفردة".

- الثانية : اللفظة ضمن النص عند "نظم كل كلمة مع أختها المشاكلة لها".

فقد ذهب ابن الأثير في كلامه صراحةً إلى ردّ الفصاحة للألفاظ، وهي تشمل عنده اللفظة المفردة، والألفاظ المركبة كما ذهب إلى ذلك ابن سنان في كتابه "سر الفصاحة"، لذا يلح ابن الأثير على عنصر الاختيار في بناء أدبيّة الخطاب النثري؛ فالاختيار يتم على مستوى اللفظ أولاً، ثم ينتقل إلى نظم الكلام وتأليفه، وهاتان عمليتان من أهم ما يقوم عليه الأسلوب عند جاكبسون في النقد الحديث، وتعرفان بعمليتيّ الاختيار، والتأليف أو التوزيع، فالناثر يختار من جملة احتمالات لغوية متعددة لفظة واحدة لئيسقطها أو يضعها على محور التأليف(=مستوى التركيب) بشكلٍ تنسجم فيه مع الألفاظ وتتلاحم بمثلاتها، فالأسلوب يتحدّد لدى جاكبسون بتطابق "الجدول الاختيار على جدول التوزيع".⁽³⁶⁾

ولكي يتضح أكثر تصوّر ابن الأثير للفظّة المفردة التي أعطاهها حقّها في تقويم فنيّة الخطاب النثري قبل دخولها دوامة التركيب، نقف على مستويين في دراسة أو اختيار اللفظة: مستوى داخلي صوتي درس فيه بنية اللفظة الصوتية، ومستوى خارجي لا علاقة له باللفظة في ذاتها وإنما لأمر ترجع إلى دلالتها واستعمالها في الأداء، وما هي في الحقيقة إلا إعادة تمحيص وتصحيح من طرف ناقدنا ابن الأثير لما قاله ابن سنان في "سر الفصاحة"، وإذا كانت دراسة ابن سنان للفظ على قدر كبير من الأهمية من حيث منهجيتها التي قامت على أساسها ومحاولتها الابتعاد عن المقاييس العامة التي كانت تطلق عادة من طرف النقاد وتنظر إلى اللفظة في سياقها اللغوي، ولا تعالجها من حيث هي من الداخل كبنية صوتية⁽³⁷⁾، فإن طرح ابن سنان النقدي لا يخلو من بعض المآخذ التي سنكشف عنها من خلال عرضنا لأراء ابن الأثير في اللفظة المفردة فيما سيأتي.

قد مهّد ابن الأثير لحديثه عن هيئات وخصائص الألفاظ المفردة التي تتصف بها، والتي يكسب بها الخطاب النثري الحسن والجمال الفني تمهيداً منطقيّاً منطلقه التمييز بين الحسن والقبح من الألفاظ، فلو لم يكن هناك سرٌّ في اتصاف بعض الألفاظ بالحسن وبعضها بالقبح لما دخلت تلك الخصائص والهيئات ضمن حسنها .⁽³⁸⁾ يقول متعجباً: "وقد رأيت جماعة من الجهال إذا قيل لأحدهم: إنّ هذه اللفظة حسنة، وهذه قبيحة، أنكر ذلك، وقال كل الألفاظ حسنٌ، والواضع لم يضع إلا حسناً! ومن يبلغ جهله إلى أن لا تفريق بين لفظة "العُصْن" ولفظة "العُسلوج"، وبين لفظة "المدامة" ولفظة "الاسْفَنط"، وبين لفظة "السيف" ولفظة "الخَنْشَلِيل"، وبين لفظة "الأسد" ولفظة "الفدوكس"، فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب، ولا يُجاوب بجواب بل يُترك وشأنه." ⁽³⁹⁾ فمن سقم الفكر وذهاب الذوق أن يُسوّى بين هذه الألفاظ، لأنّ "الألفاظ داخلة في حيز الأصوات، لأنها مركبة من مخارج الحروف، فما استلذه السمع منها فهو الحسن، ومن كرهه ونبا عنه فهو القبيح"⁽⁴⁰⁾.

و هكذا نرى أن ابن الأثير يعتمد على الذوق ويولي حاسة السمع أهمية كبرى؛ فحاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام، وهي الفيصل بين الحسن والقبح"ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير وصوت الشحرور ويميل إليهما، ويكره صوت الغراب وينفر منه وكذلك يكره نهيق الحمار، ولا يجد ذلك في سهيل الفرس؟ والألفاظ جارية هذا المجرى، فإنه لا خلاف في أنّ لفظة "المزنة" و"الديمة" حسنة يستلذها السمع، وأن لفظة "البُعاق" قبيحة يكرهها السمع. وهذه اللفظات الثلاثة من صفة المطر، وهي تدلّ على معنى واحد، ومع ذلك فإنك ترى لفظتي "المزنة" و"الديمة" وما جرى مجراها مألوفة

الاستعمال، وترى لفظة "البعاق" وما جرى مجراها متروكاً لا يستعمل ، وإن استُعمل فإنما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة" (41) .

فالفصحى إذن من الألفاظ هو الحسن، والاستعمال في نظر ابن الأثير ليس بدليل على الحُسن، فإن استحسان الألفاظ واستقباحها لا يؤخذ بالتقليد من العرب "وإنما هو شيء له خصائص وهيئات وعلامات إذا وجدت عِلْمُ حسنه من قبحه" . (42) فيا ترى ما هي هذه الخصائص والهيئات التي قال بها ابن الأثير ؟ وهل خرج فيها عن تصوّر ابن سنان النقدي قبله؟ وفيما تكمن إضافته عن سابقه من النقاد أنصار الصنعة الشكالية كالجاحظ وأبي هلال وغيرهم ؟ .

يعلق ابن الأثير على وضع ابن سنان ثمانية أوصافٍ للفظ، تضمن له صفة الفصاحة مبيّناً موقفه النقدي المفنّد لبعضها قائلاً: "وقد ذكر ابن سنان الخفاجي ما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف، وقسمها إلى عدة أقسام: كتباعد مخارج الحروف، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربي غير شاذة، وأن تكون مُصَغَّرة في موضع يُعبّر به عن شيء لطيف، أو خفيّ أو ما جرى مجراه، وأن لا تكون مبتذلة بين العامة وغير ذلك من الأوصاف، وفي الذي ذكره مالا حاجة إليه" (43)، فابن الأثير يرفض ثلاثة خصائص صوتية تتصف بها اللفظة المفردة وتندرج ضمن المستوى الداخلي في دراسته لحسن اللفظة المفردة وهي :

- 1- تباعد مخارج حروف اللفظة .
 - 2- تصغير اللفظة فيما يُعبّر به عن شيء لطيف أو خفي أو غير ذلك .
 - 3- أن تكون اللفظة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة.
- في حين يُرتضي خاصيتين صوتيتين بقوله : "وأما الأوصاف الباقية التي ذكرت فهي التي لا ينبغي أن ينبه عليها" (44). وقد أشار إليهما ابن سنان أيضا ، وهما :
- 4- خفة الحركات .
 - 5- عدد حروف الكلمة .

وهذه الخصائص والأوصاف المذكورة كما سنرى تتعلق بالبنية الصوتية للفظ، لذا نكتفي بالإشارة إليها هنا، لأننا سنوِّجّل تناولها بالتفصيل إلى عنصر الإيقاع الداخلي في الخطاب النثري لكي نتفادى معظلة التكرار.

أما المستوى الثاني في دراسة اللفظة المفردة كما جاء عند ابن الأثير - وقبله ابن سنان - والذي لا يُرجع فيه معيار حسن اللفظة إلى جانبها الصوتي ، بل إلى دلالتها واستعمالها في الأداء، وهذا المستوى يرجع في الحقيقة إلى فترة مبكرة في مباحث النقاد والبلاغيين العرب

فأول المعايير التي تذهب باللفظ إلى الفصاحة ، والتي اعتمدها ابن الأثير في تقويم لغة الخطاب النثري فنيًا هي : **الوحشية** ، فقد استُبعد وحشي اللفظ ومتوَعَرُه من لغة الأدب عامة ولغة الخطاب النثري خاصة قبل ابن الأثير بقرون، إذ عبّر الجاحظ عن هذا الأمر بقوله : "وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميًا، وساقطًا سوقيا، فلذلك لا ينبغي أن يكون غريبًا وحشيًا؛ إلا أن يكون المتكلم بدويًا أعرابيًا، فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس" (45)، كما أشار إلى ذلك ودوره في تقويم أدبيّة الخطاب كثير من النقاد كابن قتيبة وقدامة ابن جعفر والعسكري وابن رشيق وابن سنان (46)، فهذه الصفة - الوحشية - تُخرج اللفظة عن حدّ الفصاحة لأنّ "النفْس تقبل اللطيف، وتنبؤ عن الغليظ، وتقلق من الجاسي البشع" (47).

ولكي يزيل الإبهام حول هذا المصطلح، ويبعده عن دائرة النقاش ينسب ابن الأثير الوحشي من الألفاظ إلى اسم الوحش الذي يسكن القفار لتكون عدم الألفة والغرابية وجه الشبه بينهما لا القبح في قوله: "وقد خفي الوحشي على جماعة من المنتمين إلى صناعة النظم والنثر، وظنوه المستقبح من الألفاظ وليس كذلك، بل الوحشي ينقسم قسمين: أحدهما غريب حسن، والآخر: غريب قبيح، وذلك أنه منسوب إلى اسم الوحش الذي يسكن القفار وليس بأنيس، وكذلك الألفاظ التي لم تكن مأنوسة الاستعمال، وليس من شرط الوحش أن يكون مستقبها، بل أن يكون نافراً لا يألف الإنسان فتارة يكون حسناً، وتارة يكون قبيحاً." (48)

. ولكون مشكلة الغرابية أو الوحشية دائرة يحكمها الاستعمال اللغوي، والتطور الحضاري الذي يلحق أصحاب اللغة مما يضطرهم إلى تغيير في بنية أو دلالة الكلمة، أو الاستغناء عنها وعدم استعمالها، (49) كانت الألفاظ عند ابن الأثير ثلاثة أقسام: "قسمان حسان: أحدهما ما تداول استعماله الأول والآخر من الزمن القديم إلى زماننا هذا، ولا يُطلق عليه أنه وحشي والآخر: ما تداول استعماله الأول دون الآخر، ويختلف في استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله. وهذا هو الذي لا يُعاب استعماله عند العرب، لأنه لم يكن عندهم وحشياً وهو عندنا وحشياً، وقد تضمن القرآن الكريم منه كلمات معدودة، وهي التي يُطلق عليها "غريب القرآن"، وكذلك تضمن الحديث النبويّ منه شيئاً، وهو الذي يطلق عليه "غريب الحديث" (50) فقد فرق ابن الأثير بين استعمال الغريب الحسن على اعتبار العنصر الزمني، فالقسم الأول منه متداول بين الأول والآخر، أما القسم الآخر فقد تداوله الأول من العرب لكنه عندنا نحن وحشي، إلا أنه في تفرقه بين استعمال الغريب الحسن والغريب القبيح لم يكتف بالمعيار الزمني بل أربى عليه معياراً بيئياً بقوله: "والعرب إذن لا تُلام على استعمال الغريب الحسن من الألفاظ، وإنما تُلام على الغريب القبيح، وأما الحَضَرِيّ فإنه يُلام على استعمال القسمين معاً، وهو في أحدهما أشدّ ملامة من الآخر" (51).

وفي رحلة بحثه عن اختيار الحُسن استشهد ابن الأثير بحادثة وقعت له مع رجل متفلسف أنكر فصاحة القرآن الكريم قائلاً: وأي فصاحة هناك، وهو يقول: "تلك إذا قسمة ضيزى؟" فهل في لفظة "ضيزى" من الحُسن ما يوصف؟" (52)، وهنا وقف ناقدنا كما شهدناه من قبل من بداية كتابه "المثل السائر" متصدّياً لمداخلات الفلاسفة اليونان رافضاً احتياج الفن النثري- والشعري أيضاً- إلى المنطق أو المعاني كما حصرها حكماء اليونان قائلاً: "وكذلك جرى الحكم في أهل الكتابة كعبد الحميد، وابن العميد، والصابي وغيرهم، فإن ادعيت أن هؤلاء تعلموا ذلك من كتب اليونان، قلت لك في الجواب: هذا باطل بي أنا، فأنا لم أعلم شيئاً مما ذكره حكماء اليونان ولا عرفته." (53) طامحاً إلى بناء نظرية أدبية عربية خالصة من التأثير الأجنبي في الخطاب النثري عند العرب، مجيباً عليهم بقوله: "اعلم أن لاستعمال الألفاظ أسرار لم تقف عليها أنت ولا أئمتك." (54).

فابن الأثير يصفهم بعدم القدرة على تذوق النصوص لأن هذه اللفظة التي أنكرها في القرآن، وهي لفظة (ضيزى) في موضع لا يسدّ غيرها مسدّها، فهي مناسبة لحرف الياء الذي سُبجت به سورة "النجم"، وإن جننا بلفظة في معناها وقلنا: قسمة جائرة أو ظالمة فلن يكون كالنظم الأول، فكتاب الله تعالى "هو أفصح الكلام وجدناه سهلاً سلساً، وما تضمنه من الكلمات الغربية يسير جداً" (55) إذ هو مرسل للعامة لأن كل واحد يفهمه وإن لم يتعمق فيما تحته من أسرار الفصاحة والبلاغة، ومرسل للخاصة لأن أحسن الكلام ما عرّف الخاصة فضله، وفهم العامة معناه.

وكذلك ورد يسيرًا من اللفظ الوحشي في الأخبار النبوية، وإن فصاحة الرسول-صلى الله عليه وسلم- لا تقتضي استعمال هذه الألفاظ التي تحيط بها بعض الغرابة إلا جوابًا وردًا عن وفود الأعراب كقوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم بارك لهم في مَحْضِهَا وَمَحْضِهَا، و فِرْقَهَا(**)...." (56)، فهذا ما أطلق عليه "غريب الحديث"، وهو وحشي بالنسبة لزماننا، فلا تظن أيها القارئ أن الوحشي من الألفاظ ما يكرهه سمعك، ويثقل عليك النطق به، وإنما هو الغريب الذي يقل استعماله، فتارة يخفُّ على سمعك، ولا تجد به كراهة، وتارة يثقل على سمعك وتجد منه الكراهة، وذلك في اللفظ عيبان: أحدهما أنه غريب الاستعمال، والآخر: أنه ثقل على السمع كراهة على الذوق وإذا كان اللفظ بهذه الصفة فلا مزيدَ على فضاضته وغلاظته، وهو الذي يسمى "الوحشي الغليظ"، ويسمى أيضًا "المتوعر" وليس وراءه في القبح درجة أخرى. (57) فاجتماع صفات الغرابة، والثقل على السمع و الكراهة على الذوق ما هو إلا تجسيد للفظ "الوحشي الغليظ" الذي يهدد شروط الفصاحة ويقف عقبة أمام فنيّة الخطاب النثري، وهذا هو القسم الثالث من الألفاظ إلى جانب الغريب الحسن، واللفظ المألوف المتداول بين أرباب النظم والنثر.

والناس في استقباح هذا الوحشي الغليظ سواء "لا يختلف فيه عربي بادٍ، ولا قروي متحضر" (58)، إذ ليس له ما يدانيه في قبحه وكرهته فلفظة "اطلخ" ، وأيضًا "دهاريس" (***) من الألفاظ المنكرة التي جمعت بين الغرابة من جهة، والغلظة على السمع، والكراهة على الذوق من جهة أخرى (59)، الأمثلة التي استحضرها ابن الأثير كثيرة، وإن كانت شعرية فإن غلظة وتوعر هذا القسم من الألفاظ يمحو الحدود الفاصلة بين النثر والشعر، فكلا الخطابين في تصور ابن الأثير يأبى هذا الوحشي الغليظ .

أما اللفظ الغريب الحسن فلكونه لا يصل في درجة الحسن والجمال اللفظ المألوف الاستعمال، فإنه لا يستعمل إلا لضرورة أو مقام يقتضي ذلك، ولا يلام عليه مؤلف الكلام أو ينتقد لسببه على عكس استعمال اللفظ الوحشي الغليظ الذي هو أدنى منزلة في القبح، لأنه لا يسهم في بناء الأدبية، ولا يقدم قيمة جمالية تعبيرية للغة، بل يزيد في غموض اللغة، وإغرابها ويبعدها تدريجيًا عن لب لغة الأدب الذي لطالما نادى به ابن الأثير- في رده على الصابي- سواء في الإبداع النثري أو الشعري والمتمثل في الحسن والوضوح، فليس بصحيح أن نتجه بالفصاحة نحو الغموض والخفاء، وهي في أصلها اللغوي الظهور والبيان، وهذا ما أنكره ابن الأثير وردّه قائلاً: "وقد رأيت جماعة من مدّعي هذه الصناعة يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذي يعزّ فهمه، ويبعد مُتناوله، وإذا رأوا كلامًا وحشيًا غامض الألفاظ يُعجبون به ويصفونه بالفصاحة، وهو بالضدّ في ذلك لأن الفصاحة هي الظهور والبيان، لا الغموض والخفاء". (60)

ثم إنه يجدر بنا الإشارة إلى ما قال به ناقدنا ابن الأثير عن الخصوصية المعجمية لكل من النثر والشعر ، فقد وجد أن الغريب الحسن يسوغ استعماله في الشعر، ولا يسوغ في الخطب والمكاتبات، فهذا القسم الحسن من الوحشي إذا كان أدخل حقل الإبداع الشعري، فهو لا يستساغ في الخطاب النثري، ويقدم ابن الأثير جملة من الأمثلة كفيلة بتأكيد تصوّره النقدي هذا ، فلفظة "مشمخر" (****) ساغ استعمالها في قصيدة للبحثري يصف فيها إيوان كسرى، لكن نفس اللفظة "لا يحسن استعمالها في الخطب والمكاتبات، وقد وردت في خطب الشيخ الخطيب بن نباتة، كقوله في خطبة يذكر فيها أهوال يوم القيامة فقال: "أَقْمَطَرٌ" وبألها، واشمخر نكأها، فما طابت ولا ساغت". (61) ومنها أيضًا لفظة "العرمس"؛ أي الناقة الشديدة، ولفظة "الكنهور" في وصف السحاب، فهما لا تعابان نظمًا، وتعابان نثرًا.

فهذا الاختيار للفظة المفردة يبني لغة أدبية للخطاب النثري، والتي تأبى مثل هذه الألفاظ وتفنّدها لما تلحقه بها من نقص في الحسن والجمال الفني، لذا صاغ ابن الأثير نظرية تتماشى مع فلسفته في الحسن وجمال الأسلوب الأدبي بقوله: "وعلى هذا فاعلم أن كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم، وليس كلما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم يسوغ استعماله في الكلام المنثور".⁽⁶²⁾

وثاني هذه المعايير أو الصفات المتعلقة بالجانب الدلالي للكلمة واستخدامها في الأداء والتي ارتضاها ابن الأثير، هي ما اصطلاح عليه بالابتذال: فيشترط في الكلمة أن لا تكون مبتذلة بين العامة، وهي لا تخرج عما ذكره الجاحظ في قوله: "وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، وساقطاً سوقياً".⁽⁶³⁾ وحدّدها ابن سنان بأن تكون الكلمة غير ساقطة عامية⁽⁶⁴⁾، وهي تقابل الصفة الأولى، فالوحشية والعامية نقيضان متقابلان لا يمكن أن يلتقيا، لأن كلاً منهما يسير في اتجاه معاكس للآخر، إذ الوحشية من الألفاظ هي ما هُجرت، فلم تعد تستخدم لغرابتها، فقد فقدت مرجعيتها الدلالية لدى المتكلمين والمتلقين، أمّا العامية فهي ما كثر استعمالها، ودورانها على الألسنة إلى درجة انحطاطها، وابتذالها حتى تصبح من سخياف الألفاظ فهذه قبيحة لابتذالها، والسابقة قبيحة لغرابتها، وبذلك تتحدّد الألفاظ التي توصف بالفصاحة بما يقع وسطاً بين هذين النقيضين.⁽⁶⁵⁾ فكيف كان تصوّر ابن الأثير لهذا الطرف النقيض للغرابة والوحشية؟. قسّم ابن الأثير الابتذال قسمين:⁽⁶⁶⁾

1- ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع له في أصل اللغة فغيّره العامة، وجعلته دالاً على معنى آخر، وهو ضربان:

الأول: ما غيّرته العامة عن مدلوله الأصلي، واستعماله مستكره مُعاب على المحتضر، غير معاب على البدوي "لأن البدوي لم تتغيّر الألفاظ في زمنه، ولا تصرّفت العامة فيها كما تصرفت في زمن المتحضرة"⁽⁶⁷⁾، ومن أجل ذلك عيب استعمال لفظ "الصّرم" فقد كان معناها في وضع اللغة هو "القطع" فغيّرتها العامة، وجعلتها دالة على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره بإبدالهم السين صادًا.

الثاني: ما غيّرته العامة عن مدلوله الأصلي، إلا أنّه ليس بمستقبح ولا مستكره كإطلاق لفظة "الظرف" المختصة في أصل اللغة بالنطق فقط على حسن الصورة أو اللباس أو الأخلاق.

2- أما القسم الثاني من اللفظ المبتذل، فهو الذي لم تغيّره العامة عن وضعه الأصلي، وأنهكته بكثرة التداول، وفي هذا القسم من الابتذال خالف ابن الأثير فهم فريق من النقاد السابقين للابتذال، برفضه أن تكون كل الكلمات التي كثر جريانها على ألسنة الناس قد غدت مستهلكة، وفارقة لقيمتها التعبيرية، ومزيّتها الجمالية بفعل دخولها جملة ألفاظ العامة، التي ينبغي أن يُنزّه المبدع منها معجمه اللغوي. فهو يرى بأن الكثير المتداول بين العامة ألفاظ فصيحة كالسما والارض والنار والحجر، والطين...، وهي تصلح في لغة الأدب عمومًا والخطاب النثري خصوصًا، بدليل استناده إلى القرآن الكريم الذي نطق بها في مواضع كثيرة إذ نقل على لسان ابن الأثير حجته قائلاً: "وإن شئت أن تعلم شيئاً من سر الفصاحة التي تضمّنّها القرآن، فانظر إلى هذا الموضع، فإنه لما جيء فيه بذكر "الأجر" لم يذكر بلفظه ولا بلفظ "القرميد" أيضاً، ولا بلفظ "الطوب" الذي هو لغة أهل مصر، وهو قوله تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحاً)⁽⁶⁸⁾، فعبر عن الأجر بالوقود على الطين.⁽⁶⁹⁾ فالأجر، والطوب، والقرميد ترجع في نظر ابن الأثير للمراد بالمتبدل من هذا القسم؛ فهي "الألفاظ السخيفة

الضعيفة سواء تداولتها العامة أو الخاصة" (70)، إذ هذا السخف والضعف زادها ابتذالاً على تداولها بين العامة، وقتل فيها حتى بذرة تجدد طاقتها التعبيرية، وبالتالي أصبحت في نظره لا تمتد لأدبيّة الخطاب وجمالياته الفنية بأدنى صلة، وننبه هنا إلى مقولة قالها ابن الأثير، وجعلها الركن الرابع من أركان كتابة الخطاب النثري، وهي "أن تكون ألفاظ الكتاب غير مخلوقة بكثرة الاستعمال" (71)، فهو لا يقصد أن تكون ألفاظه غريبة من باب الابتعاد عن الابتذال، فذلك عيب فاحش كما رأينا آنفاً، وإنما يريد أن تكون الألفاظ المستعملة مسبوكة سبباً غريباً يظن السامع أو المتلقي أنها غير ما في أيدي الناس، وهي ما في أيديهم، فهو يلج على أن يكون أسلوب الاستخدام المتميّز، أو طريقة السبك العجيبة هي التي تجعل الألفاظ وكأنها غريبة لم يعرفها الناس ولم يعهدها المتلقين .

وثالث هذه الأوصاف التي تدخل في شروط فصاحة اللفظة وحسنها: أن لا تكون الكلمة مشتركة بين معنيين أحدهما يُكره ذكره، وإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قُبِحت (72)، وهذا لا يتحقق إلا إذا وردت اللفظة مهملة بغير قرينة تميّز معناها عن القبح، لأنه إذا جاءت ومعها قرينة لا تكون معيبة كقوله تعالى: (فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (73)، فلفظة "التعزيز" مشتركة تُطلق على التعظيم والإكرام، وعلى الضرب الذي هو دُون الحدّ وذلك نوع من الهوان، والمعنيان ضدّان، لكن وردت مع الآية قرائن من قبلها ومن بعدها، فخصّصت معناها بالحُسن، وميّزته عن القبح فابن الأثير أضاف وجود القرينة كمانع للقبح عما قاله ابن سنان في سر الفصاحة، لأنه لو قال قائل مثلاً: لقيت فلاناً فعزّزته لَسَبَقَ إلى الفهم أنني ضربته وأهنته، ولكن لو قال: لقيت فلاناً فأكرمته وعزّزته لزال اللبس لوجود القرينة، فقد أضاف "أكرمته" إلى "عزّزته" فأزال عنه هجنة الاشتباه، ولكنه في المثال الأول ورد مطلقاً بغير قرينة تخصّه، فسبق إلى فهم المعنى القبيح لاشتتار اللفظ به. (74)

فناقدنا ابن الأثير يُطالب صاحب هذه الصناعة أن يراعي في خلقه للخطاب النثري جملة هذه الألفاظ المشتركة التي يحتاج في إيرادها إلى قرينة تخصّصها.

ولكن ابن الأثير لم يقف عند هذه الخصائص الثلاثة المتعلقة باللفظة من ناحية دلالتها وطبيعتها استخداماً التي اشتراطها ابن سنان مضيّقاً إليها ملاحظات يقيمها أساساً على الذوق الرفيع والإطلاع الجيد، وإنما امتدّ به النَفْسُ إلى الوقوف عند تأثير الألفاظ على السمع وتقسيمها في الاستعمال إلى **جزلة ورقيقة**، ولقد تناول النقاد والبلاغيون العرب هذه الثنائية ونَبَّهوا إليها فقد ذهب الجاحظ إلى ضرورة توخي الموضع الذي يحسن فيه اللفظ في قوله: "وإذا كان موضع الحديث على أنه مضحك ومُلهٍ، وداخل في باب المزاج والطبيب فاستعملت فيه الإعراب انقلب عن جهته، وإن كان في لفظه سخف، وأبدلت السخافة بالجزالة صار الحديث الذي وُضع على أنه يَسِرُّ النفوس يكرُبها، ويأخذ بأكظامها." (75) كما قسّم أبو هلال الألفاظ إلى جزلة وسهلة؛ أي سلسلة (76) فكيف نظر ابن الأثير إلى هذه الثنائية وكيف عدّها مقوماً لأدبية اللغة في الخطاب النثري؟ .

تنقسم الألفاظ في الاستعمال عند ابن الأثير إلى جزلة ورقيقة، ولقد قدّم مفهوماً للمصطلحين النقيدين من خلال صفات كل منهما في قوله: "ولست أعني بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشياً متوعراً، عليه عنجھية البداءة، بل أعني بالجزل أن يكون متيناً على عذوبته في الفم، ولذا ذته في السمع، وكذلك لست أعني بالرقيق أن يكون ركيكاً سَفْسَفاً، وإنما هو اللطيف، الرقيق الحاشية، الناعم الملمس". (77) فالجزالة غير الوحشية، لأنّ الوحشية تدعو إلى غموض القول والإغراب فيه، وهذا ما يبعدها عن فصاحة لغة الأدب، ويجعل

منها عائقا في طريقة تحقيق جمالية الخطاب النثري، بينما الجزل وكذا الرقيق فهو يميل إلى الحسن والوضوح فقد خصّ ابن الأثير اللفظ الجزل بالمتانة والعذوبة، وجعل رقة الحاشية ونعومة الملمس من صفات اللفظ الرقيق، وهذا ما يقودنا بطبيعة الحال إلى سبيل الحسن والجمال الفني بشرط أن يكون لكل منهما موضع يحسُن استعماله فيه: "فالجزل منها يستعمل في وصف مواقف الحروب، وفي قوارع التهديد والتخويف، وأشباه ذلك. وأما الرقيق منها فإنه يُستعمل في وصف الأشواق وذكر أيام البعاد، وفي استجلاب المودات، ومُلاينات الاستعطاف، وأشباه ذلك". (78).

فقد رسم ابن الأثير لكل قسم من الألفاظ الميدان والموقف التي تصلح له، وتنجح في إضفاء الحُسْن عليه، وهو يلتقي في هذا مع صاحب الوساطة في قوله: "فتلطّف إذا تغزّلت وتفخّم إذا افتخرت، وتصرف في المديح تصرف مواقععه....، وليس ما رسمته لك في هذا الباب بمقصود على الشعر دون الكتابة، ولا بمختص بالنظم دون النثر، بل يجب أن يكون كتابك في الفتح أو الوعيد خلاف كتابك في التشوّق والتهنئة واقتضاء المواصله، وخطابك إذا حذرت وزجرت أفخم منه إذا وعدت ومنيت". (79) فاللفظ الرقيق يستحب في مواقف الرقة والأشواق أما الجزالة فهي أنسب للمواقف الجادة والصعبة، وهذا ما نلمسه في نص القرآن الكريم الذي اعتمده ابن الأثير دوماً مرجعية مثلى للحسن والبيان في قوله: "وانظر إلى قوارع القرآن عند ذكر الحساب، والعذاب، والميزان، والصرّاط، وعند ذكر الموت، ومفارقة الدنيا وما جرى هذا المجرى، فإنك لا ترى شيئا من ذلك وحشي الألفاظ، ولا متوعرا، ثم انظر إلى ذكر الرحمة والرأفة، والمغفرة، والملاطفة في خطاب الأنبياء، وخطاب المنيبين والتائبين وما جرى هذا المجرى، فإنك لا ترى شيئا من ذلك ضعيف اللفظ، ولا سفسافا". (80)، فلو أخذنا قوله تعالى في سورة الزمر: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (81) وتأملنا ألفاظه مفردة ثم جملة لجاءت سهلة مستعذبة على ما بها من الجزالة ملائمة لموقف الآخرة والحساب والعذاب...، أما إذا قرأنا قوله تعالى في سورة البقرة: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) (82). فسنقف على رقة ونعومة وسلاسة في ترغيب المسألة تلامس حدود السحر لذا قال- صلى الله عليه وسلم -: "إن من البيان لسحرا".

ومن خلال سبيل الأمثلة التي جاء بها ابن الأثير في هذا الموضع، وإن كانت أغلبها شعرية نخلص إلى أنه يميل إلى الرقة والسلاسة في اللغة بعدها الوجه الأنسب للحضارة، فالمبدع في نظره ابن بيئته، ومعجمه اللغوي ما هو إلا خادم لمتطلبات عصره، فهو يقول: "وهكذا ينبغي أن يكون من خاض في كتابة أو شعر، فإن خير الكلام ما دخل الأذن بغير إذن، وأما البداوة والعنجهية في الألفاظ فتلك أمة قد خلت، ومع أنها قد خلت وكانت في زمن العرب العاربة فإنها قد عيبت على مُستعمليها في ذلك الوقت، فكيف الآن وقد غلب على الناس رقة الحضر؟" (83)، إذ المتصفح لأدب الأوائل- نثر وشعرا- يجد الوحشي من الكلام قليلا، فما بالك بقوم سكنوا الحضر، وذاقوا رقة العيش! ألن ينشدوا إلا الكلام الذي سمّاه ابن الأثير "السهل الممتنع" و عبّر عنه بقوله: "تراه يطمّعك ثم إذا حاولت مماثلته راغ عنك كما يروغ الثعلب". (84) يريد بها الكلام الرقيق السلس الناعم، وهو يتحدّ في هذه التسمية مع أبي هلال الذي قال: "ويستحقرون الكلام إذا رأوه سلسا عذبا، وسهلا حلوا، ولم

يعلموا أنّ السهل أَمْنٌ جانِبًا، وأَعَزُّ مَطْلَبًا، وهو أَحْسَنُ مَوْقَعًا وأَعَذْبُ مُسَمَّعًا، و(لهذا) قِيلَ أَجُودُ الْكَلَامِ السَّهْلُ الْمَمْتَنَعُ". (85)

فابن الأثير يعمدُ إلى ذوقه الخاص وقدرته على التمييز، ويجعل من حاسة السمع الفيصل في هذا المقام، فما استلذه السمع فهو الحسن، فهو هنا لا ينظر إلى اللفظة الجزلة والرقيقة من جانبها الدلالي وطبيعة استعمالها فقط، بل يهتم بجانبها الإيقاعي الذي يحدث نغمة ترقص في الأسماع، وترنّ على صفحات القلوب، فهذا البُعد الصوتي للفظّة يظهر في جزالتها، وفي حال رقتها أيضًا؛ أي أن التناسب والتلاؤم بين الألفاظ، وميادينها أو موضوعاتها هو الذي يمنحها هذا الحسن الإيقاعي، لذا يُعبر ناقدنا عن هذا الأثر النفسي الجمالي الإيقاعي بقوله: "وبعد هذا فاعلم أن الألفاظ تجري من السمع مجرى الأشخاص من البصر، فالألفاظ الجزلة تتخيّل في السمع كأشخاص عليها مهابة ووقار، والألفاظ الرقيقة تُتخيل كأشخاص ذوي دماثة، ولين أخلاق، ولطافة مزاج." (86)، ولم يتوقف عند تشبيهه هذا بل شبه الألفاظ الجزلة أيضًا بالرجال في الحرب، والألفاظ الرقيقة بالنساء الحسان عليهن أصناف الحلي المتنوعة (87)

ج - المستوى التركيبي :

إن كان ابن الأثير كما رأينا يحرص على حُسن اللفظة المفردة وجمالها الفني، ويجعل للألفاظ خصائص وصفات جمالية ذاتية قبل أن تدخل النص (= التركيب)، فإنه يجعل من التركيب أساسًا لأدبيّة الخطاب النثري، وسك ضمان لجمالياته الفنية، فاللفظة في نظر ابن الأثير قد تكون حسنة- بمقوماتها الجمالية الذاتية القبلية-، ولكن وضعها في غير مكانها المناسب من التركيب، وبشكل لا تتلاءم فيه مع أخواتها في السياق لا شك في أنه يُذهب الحُسن عنها، ويجعل القُبْح سمتها.

فالعبرة والفضيلة تكمن في التركيب أو السبك الذي يُعدّ مكملًا ضروريًا لشرط اختيار الحسن من الألفاظ؛ فالاختيار لا يجدي نفعًا إذا لم يَحْسُن النظم والتركيب، فيه يظهر حسنُها من قبجها، أو يجعلها تميّز بالحسن أو تنفيه عنها "فالألفاظ إذا كانت جَسَنًا في حال إنفرادها فإن استعمالها في حال التركيب يزيدُها حَسَنًا على حسنِها أو يُذهب الحسن عنها". (88) نلمس في نظره هاته شيئًا من الاعتقاد بتجدّد طاقة اللغة- كلفظة مفردة- بتعدّد السياقات التي ترد فيها الألفاظ، فإحاطة اللفظة المفردة بجوّ دلالي جديد داخل النسيج النثري اللغوي يضفي عليها تحوّلًا في شحنتها الدلالية، قد يكون بالإيجاب أو بالسلب؛ أي بزيادة الحُسن أو القبح كما عبّر عنه ابن الأثير، فوعي الناثر المبدع بطبيعة العلاقات السياقية، وقدرته على التعمّق في أسرار لغة هذا الخطاب النثري، هي التي تجعل منه قادرًا "على تغيير شحنات الألفاظ، وذلك بوضعها في سياقات متجدّدة غير مألوفة في الاستعمال أو منحرفة عن النمط الأصلي للمواضعة". (89)، لأن هناك دقائقًا ورموزًا إذا علمها صاحب هذه الصناعة انتهى إلى الغاية القصوى في اختيار الألفاظ، ووضعها في مواضعها اللائقة بها، وبناءً على صعوبة حُسن التركيب، وما يستدعيه من جهدٍ غير يسير، إذ "التركيب أعسر وأشق" صرّح ابن الأثير بأنّ التفاضل بين الأدباء إنما يكون عن طريق التركيب أكثر من اللفظة المفردة بقوله: "واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها لأن التركيب أعسر وأشق". (90) فطبيعة العلاقة بين الألفاظ كوحدات دالة في النص النثري هي تجعل منه خطابًا أدبيًا وإن كان ابن الأثير هنا لا ينفي قيمة اللفظة المفردة فنيًا، فهو يحتفظ بخصوصية اللفظة المفردة، وفي الوقت نفسه يجعل الكلمة الأخيرة في التفاوت بين الأدباء للتركيب "لأن معنى المفردة يتداخل بالتركيب ويصيرُ له هيئة تخصّه

"(91) وهو يلتقي بتصوره هذا مع كثير من النقاد ممن سبقوه، فهل مثلت نظرتة هذه ابن الأثير الناقد أم الناقل لأرائهم ؟ .

لقد صرّح الأمدى بذلك في كتابه "الموازنة"، واعتمد التركيب أساساً للمفاضلة قائلاً: "وينبغي أن تعلم أن سوء التأليف و ردئ اللفظ يذهب بطلاوة المعنى الدقيق ويفسده ويعميه حتى يحتاج مستمعه إلى طول تأمل، وهذا مذهب أبي تمام في معظم شعره، وحسن التأليف وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً، وحُسناً، ورونقاً حتى كأنه قد أحدث فيه غرابة لم تكن، وزيادة لم تعهد، وذلك مذهب البحتري". (92) فحُسن التأليف هو الصناعة المتميزة والسبك المحكم الجميل، الذي يتحوّل بالألفاظ المفردة إلى تركيب فني يثير الاستغراب بنظمه وحسن نسجه، وهذا إن قاله الأمدى في الخطاب الشعري فهو يضمّ الخطاب النثري إلى كنفه، وهذا ما نجده في قول أبي هلال عن حسن التأليف والتركيب "وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحاً وشرحاً....وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكّن في أماكنها" (93).

كما أقرّ التوحيدي أيضاً بأن التفاضل بين الأدباء إنما يكون في التركيب على لسان شيخه أبو سليمان: "والتفاضل الواقع بين البلغاء في النظم والنثر، وإنما هو في هذا المركب الذي يُسمى تأليفاً و رصفاً". (94)

حتى أن اللغوي ابن جني ذهب إلى أن الكلمة الواحدة "لا تشجو ولا تحزن، ولا تتملك قلب السامع إنما ذلك فيما طَالَ من الكلام، وأمتع سامعيه بعذوبة مستمعه ورقة حواشيه" (95)؛ أي عند التركيب، وأهمّ هؤلاء النقاد العرب عبد القاهر الجرجاني الذي قال في التفاضل "فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة". (96) فابن الأثير ينقل فكرة عبد القاهر، وإن كان هناك اختلاف نسبي في الرأي فابن الأثير لا يهمل كما سبق وأشرنا المقوم الجمالي الذاتي الكامن في اللفظة المفردة في عملية المفاضلة، وإن كان التركيب هو معيار المفاضلة فلفظة "أكثر" في قول ابن الأثير السابق تفيد التعظيم والتكثير من دور التركيب وجعله الميدان الأصلي للتفاوت مع التقليل من دور المفردة، وهذا يعني أنه يعطي لللفظة المفردة قيمة فنية ذاتية في التفاضل، وإن اختلف نسبياً مع دور التركيب والسبك في حدّ ذاته، أما قول عبد القاهر فهو قول قاطع بعدم السماح لللفظة المفردة لتدخل في المفاضلة بأيّ وجه من الوجوه، فهو لا يعترف بقيمتها القبلية إلا من خلال التركيب، وليس كما قال بعض المحدثين (97) بعدم اعترافه أصلاً بجمال اللفظ وقيمتة، فقد أقرّ بالقيمة الصوتية للفظ، لكنه لا يعتد بها إلا في صلب النص (التركيب) فهو يرى أن قيمة اللفظة لا تكون خارج التركيب ولا قبله. إذن لقد أقام ابن الأثير توازناً بين ابن سنان الذي يقول بفصاحة الألفاظ المفردة (98)، وبين عبد القاهر الذي يرفض ذلك، ويرى أن "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً بالتأليف" (99).

فنظرية "النظم" حاضرة هنا، وابن الأثير يعيدُ حُسن ووضوح الدلالة أو غموضها إلى التركيب أو السبك، حيث لا تبقى دلالة المفردة كما كانت في وضعها المعجمي، بل تتحدّد من خلال التركيب، وهذا ما أكدّه الجرجاني الأشعري في أكثر من موضع في كتابه "دلائل الإعجاز" في معرض برهنته على إعجاز القرآن.

ويبدو تأثر ابن الأثير بنظرية عبد القاهر الجرجاني في إعطائه التركيب دور الحَكَم على اللفظة بالحسن أو القبح، ويمثل لذلك بلفظة "تؤذي"، وقد وردت في الآية الكريمة قال تعالى: (فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ دَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ

وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ (100) ، وفي بيت شعري للمتنبي فعلق عليها بقوله: " قد جاءت فيه وفي الآية من القرآن، فحطت من قدر البيت لضعف تركيبها، وحسن موقعها في تركيب الآية " (101).

وبغض النظر عن حكم ابن الأثير النقدي على استخدام هذه اللفظة في البيت الشعري إلا أنه يلمح إلى الأمر الأهم هو أن الحكم على لفظة "تؤذي" قد تم باعتبار دخولها في التركيب وحسن سبكها مع مثيلاتها فإن اللفظة "إذا جاءت في الكلام فينبغي أن تكون مندرجة مع ما يأتي بعدها متعلقة به، كقوله تعالى: (إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ) ، وقد جاءت في قول المتنبي منقطعة . " (102) فالانقطاع في البيت الشعري هو الذي أعطاها أي اللفظة الضعف والركّة بدليل أنها جاءت بعينها في الحديث النبوي، وزيد عليها حرف واحد أصلحها وحسنها هو كاف الخطاب، وذلك أن اشتكى الرسول- صلى الله عليه وسلم - فجاءه جبريل عليه السلام ورقاه ، فقال: "باسم الله أرقيك من كل داء يؤذيك." (103) ، فاللفظة تروق للمتلقي إذا كانت في سياقها التركيبي الملائم لها، فهو الذي يكسبها بعداً دلالياً جديداً، وكما قال ابن الأثير أن هذا الموضع غامض يحتاج إلى فضل فكرة، وإمعان نظر "وما تعرض للتنبيه عليه أحدٌ قبلي." (104) ، لقد غلط ابن الأثير نفسه في هذه النقطة، ويستحسن أن نخرج هذه المسألة إلى حيز التعليل لكي لا ندخل في مآهات تتصل بالجانب العقائدي لا يتسع المجال لبسطها

فقد بدأ هذا التأثير بعبد القاهر بشكل واضح في تعليق كل منهما على قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (105) ، فهذا المثال بعينه هو الذي مثل به عبد القاهر، وعلق عليه بتفصيل أكثر (106). وابن الأثير في تحليله للآية يردد عبارات عبد القاهر بأكثر كلماته في قوله: " وهل تشك أيها المتأمل لكتابنا هذا إذا فكرت في قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي) أنك لم تجد ما وجدته لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة إلا لأمر يرجع إلى تركيبها، وأنه لم يعرض لها هذا الحُسن إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وكذلك إلى آخرها ؟ " (107). وكأنه ينحو نحو عبد القاهر بقوله القرآن معجز بنظمه، وهذا ما يُثبت أخذ ابن الأثير عنه خاصة لما نراه يذكر قول عبد القاهر مع اختلاف يسير في العبارة قائلاً: "ومما يشهد لذلك ويؤيده أنك ترى اللفظة تروك في الكلام، ثم تراها في كلام آخر فتكرهها ، فهذا ينكره من لم يذوق طعم الفصاحة ولا عَرَفَ أسرار الألفاظ في تركيبها وإفرادها." (108)، أمّا عبد القاهر فنراه يقول: "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر " (109) .

فالدراصة المقارنة تفضي بأنه تأثر بفكرة عبد القاهر في "النظم" كما تأثر بفحوى تعبيراته عنها، وإن لم يصرح باسمه (110)؛ إلا أنه في أثناء تمثيله للكلمة التي تروق للمتلقي في موضع وتوحش في موضع آخر ، لم يذكر الأمثلة التي قدمها عبد القاهر، بل ذكر كلمة "تؤذي"، "ضيّزى" وغيرها كما سبق أن رأينا، والتي وردت في القرآن الكريم، وحسنت لدخولها حيز التركيب الفني مشيراً إلى التحول الذي يصيب معنى المفردة عندما تأخذ موقعها من السبك "فالمعنى الجنيني الذي تحمله اللفظة المفردة ينمو ويتفاعل مع المناخ الذي يؤمنه التركيب حتى يصير خلقاً جديداً ، ويصير له هيئة تخصه." (111) ، فالأصل في ذلك راجع إلى السبك أو التركيب كما فضل ابن الأثير نعتة بدل النظم ، لأن العلاقات السياقية هي التي تساعد على تفجير طاقة اللغة، فتضفي على دلالتها المعجمية ظلالاً جديدة لم تعهدها من قبل، وابن الأثير نفسه أبدى تعجبه مما يفعله التركيب بالألفاظ لتصبح

شيئاً آخر غير ما كانت عليه مفردة ،قائلاً: "وأعجب ما في ذلك الألفاظ المفردة التي تركبت منها المركبة واضحة كلها، وإذا نُظر إليها مع التركيب احتاجت إلى استنباط وتفسير، وهذا لا يختص به القرآن وحده، بل في الأخبار النبوية والأشعار والخطب والمكاتبات كثير من ذلك" (112).

فابن الأثير يطالب الناثر أن يبلغ في سبك الألفاظ المألوفة، وتركيبها ضرباً من السحر اللغوي حتى يخيّل للمتلقى أنّ هذه الألفاظ ليست التي عرفها وهي مفردة، ويتحقق هذا في رأيه بأن لا تكون اللفظة غريبة في دلالتها، بل لمسة الغرابة والغموض التي نادى بها ابن الأثير كامنة وراء التركيب الغريب العجيب، وذلك معترك الفصاحة (113)، لأنّ إضفاء هذه الغرابة الجمالية على التركيب الفنّي بفعل التحوّل الدلالي للمفردات المألوفة هو الغاية القصوى لتحقيق أدبية التركيب، التي تشكل مقوماً فنياً أساسياً للغة الخطاب النثري.

وهذا في حقيقة الأمر مرّدة وسبيله الأول فكرة "النظم" التي هي قمة التفكير النقدي العربي لذا نتوقف عند هذا القدر اليسير من التحليل لأن المقام لا يتسع لذلك، فتأصيل فكرة هذه النظرية، وإرساء دعائمها كنظرية في مجال الدراسات الأدبية يعود إلى عبد القاهر الجرجاني، وما من أحدٍ يستطيع أن يطعن في حقه بالسبق، ولكن ابن الأثير أيضاً لم يكن مجرد ناقل لأراء عبد القاهر فقط، فإنّ لقّح تصوّره لأدبية التركيب بفكرة النظم، فإنه لم يقف موقف الجرجاني المتشدّد من اللفظ، بل خفّف غلواء تعبير عبد القاهر أنّ الألفاظ لا تفيد مفردة، وذلك بجمع ناقدنا بين أدبية التركيب إلى جانب أدبية اللفظة المفردة، والاعتراف بقيمتها الجمالية القبلية التي قال بجانبها الصوتي ابن سنان فيما قبل، وإن اختلف ابن الأثير معه أيضاً في معيار الحسن.

فابن الأثير مخالف بذلك عبد القاهر الجرجاني الذي يرفض أن تكون اللفظة قيمة جمالية قبل أن تدخل حيز التركيب كما أنه في تأثره بفكرة النظم لم يكتف بما قاله عبد القاهر، بل استفاد من بحوث علماء الإعجاز القرآني؛ فقد حضرت مفاهيم الخطابي والرماني والباقلاني وحتى القاضي عبد الجبار متداخلة مع مفاهيم عبد القاهر الجرجاني عبر فكرة ابن الأثير، ومن الجدير بالذكر أنّ ابن الأثير استفاد من المدرستين الرئيسيتين في زمانه: المعتزلة وأهل السنة. (114).

وقد يُفسر هذا التذبذب وعدم الارتكاز على اتجاهه العقائدي في طرح تصوراته وأرائه إلى أنه عالم ببيان بالدرجة الأولى وهدفه الأول البحث عن الحسن والجمال، لذا تشبّث بكل ما يضيفي على الخطاب النثري البلاغة والفصاحة، والتي هي أساس البيان، وجوهر الأدبية، "والمعوّل عليه في تأليف الكلام من المنشور والمنظوم إنما هو حسنه وطلاوته فإذا ذهب ذلك عنه فليس بشيء" (115).

فابن الأثير إنّ كان قد أفاد من ابن سنان وعبد القاهر فقد "اختط لنفسه منهجاً في دراسة الألفاظ من جهة الأصوات على أساس ورودها في السياق." (116) حتى أن الباحث علي مهدي زيتون يقول معجباً بجانب الوضوح الذي بات يتمتع به القرن السابع، وبالتسمية التي أطلقها ابن الأثير في قوله: "فإذا كانت تسمية عبد القاهر الجرجاني للتركيب (النظم) متطورة عن تسمية عبد الجبار (الضمّ)، وأفضل تعبيراً منها عن مدلولها، فإن تسمية ابن الأثير (التركيب) أكمل تعبيراً عن المعنى المفيد الذي ينتظم كلاماً، وأدقّ استعمالاً من تسمية الجرجاني." (117) ونحن نؤيده كقراء في ذلك، فإنّ كان النقاد العرب قبل ابن الأثير حققوا سبق إلى الفكرة، فهو قد أخذ على عاتقه ترسيخ الفكرة وتطويرها، فلقد أدرك ابن الأثير أن اللفظة تشكل في العمل الأدبي وظيفة حسّاسة في أهم وأخطر مراحل بناء الخطاب النثري :

الاختيار والتركيب، لذا فقد وضعها تحت مجهر قوي يكشف عن فاعليتها أفقيًا وعموديًا (رأسيًا)، فانطلق من مجرد الإحاطة بدلالاته المعجمية (الصوتية وغير الصوتية) عن طريق اختيار اللفظ وفق مقاييس الفصاحة المعروفة، ثم تجاوزها إلى الدلالة السياقية حين تتكيف خلال التركيب مع ما يسبقها ويلحقها من أخواتها، وهذا كان كإقرار بتعاضدهما في إحداث الوظيفة التأثيرية، وبالتالي أسقط محور الاختيار على التوزيع (التركيب) كما قال جاكبسون من أجل تحقيق الأسلوب (*) النثري الجمالي، الذي يسمح للناثر الوصول بخطابة النثري إلى الغرض المقصود على اختلاف جنس الخطاب، فحكم ذلك "حكم الموضوع الذي يوضع فيه العقد المنظوم، فتارة يجعل إكليلاً على الرأس، وتارة يجعل قلادة في العنق، وتارة يجعل شنفًا في الأذن، ولكل موضع من هذه المواضع هيئة من الحسن تخصّه". (118)

إذن فمهما كان جنس الخطاب النثري: رسالة، خطابة مقامة...، فعليه تقمّص ثوب الحسن والجمال الفني عبر هذا الخطاب، فكل جنس من هذه الأجناس هيئة من الحسن تخصّه، وتفضي به إلى تحقيق وظيفته التأثيرية الجمالية إلى جانب الوظيفة البلاغية التي لا خلاف فيها، فابن الأثير بوضعه الغرض أو الوظيفة ثالث النقاط البناءة في الخطاب النثري

فقد كان مُدرِّكًا - وبحق - أن أدبيّة الخطاب النثري، وجماليته لا تكتمل إلا بتحقيق هذا الخطاب هذه الوظيفة الجمالية التأثيرية [الاختيار التركيب الغرض والوظيفة]، وإن كان لم يتوسّع في شرحها، وتمحيصها كعنصري الاختيار والتركيب، مع أنها فكرة لا تخلو من الضبابية كما قال عبد السلام المسدي لكونها تجمع: الإقناع، والإمتاع، والإثارة (119).

الهوامش:

- (1) في الشعرية: كمال أبودية، مؤسسة الأبحاث العربية، صيد/ بيروت، ط1، بيروت، (د.ت)، ص: 15.
- (2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، 39-40/1.
- (3) المثل السائر: 13/3.
- (4) المثل السائر: 15/3.
- (5) المثل السائر: 270/2.
- (6) المثل السائر: 273-272/3.
- (7) المثل: 39/1.
- (8) المثل: 109/2.
- (9) البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان- الشركة المصرية العالمية للنشر، (د.ط)، 1994، ص: 269.
- (10) نظرية اللغة في النقد العربي: عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ط)، 1980، ص: 207.
- (11) ينظر نظرية اللغة في النقد العربي، ص: 20.
- (12) نظرية المعنى في النقد العربي: مصطفى ناصف، دار الأندلس، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص: 66.
- (13) ينظر المثل السائر: 40/1.
- (*) نعم قد يكون فهم ابن الأثير للنحو فهمًا قاصرًا نوعًا ما، ولكنه لم يهمل هذا العلم أو يستهزئ به كما قال: أحمد سليمان ياقوت، ينظر: النحو والنحاة عند ابن الأثير في كتابه المثل السائر: أحمد سليمان ياقوت، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، 1989، المجلد 1، ص: 171-172.
- (14) المثل السائر: 44/1.
- (15) قضايا النقد الأدبي والبلاغة: محمد زكي العشماوي، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ط)، 1968، ص: 302.
- (16) ينظر نظرية اللغة في النقد العربي: عبد الحكيم راضي، ص: 191.
- (17) سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1982، ص: 166.
- (18) المثل السائر: 40-39/1.
- (19) الأسلوبية والأسلوب: عبد السلام مسدي،، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1977، ص: 71-72.
- (20) المثل السائر: 55/1.
- (21) علم الأسلوب (مبادئه وإجراءاته): صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص: 182.

- (22) المثل السائر: 58/1.
- (23) ينظر الأسلوبية وتحليل الخطاب: نور الدين السدّ، دار هومة، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، 93/2.
- (24) المثل السائر: 210/1.
- (25) المثل السائر: 211/1.
- (26) ينظر المثل السائر: 211/1.
- (27) المثل السائر: 119/1.
- (28) المثل السائر: 56/1.
- (29) المثل السائر: 212-211/1.
- (30) سورة النجم، الآية: 11.
- (31) سورة (ق)، الآية: 37.
- (32) المثل السائر: 213/1.
- (33) المثل السائر: 218/1.
- (34) بيان إعجاز القرآن: للخطابي، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (الخطابي والرماني وعبد القاهر الجرجاني)، تحقيق: محمد خلف الله و محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص: 29.
- (35) ينظر سر الفصاحة: ابن سنان، ص: 49 وما بعدها.
- (36) الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، ص: 92.
- (37) ينظر مثلاً: البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص: 144/1، الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1989، ص: 75، والوساطة بين المتنبي وخصومه: للقاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط4، 1966، ص: 24 وغيرهم.
- (38) ينظر المثل السائر: 219/1.
- (39) المثل السائر: 219/1.
- (40) المثل السائر: 219/1.
- (41) المثل السائر: 114/1.
- (42) المثل السائر: 222/1.
- (43) المثل السائر: 222/1.
- (44) المثل السائر: 227/1.
- (45) البيان و التبيين : للجاحظ ، 144/1 .
- (46) ينظر أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988، ص: 13-14، و الصناعتين، ص: 166-167، والعمدة: لابن رشيق، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000، ص: 265-266، وسر الفصاحة، ص: 66 وغيرها .
- (47) الصناعتين: لأبي هلال العسكري، ص: 71.
- (48) المثل السائر: 227-228/1.
- (49) ينظر بلاغة الكلمة والجملة والجمال: منير سلطان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص: 37.
- (50) المثل السائر: 229-228/1.
- (51) المثل السائر: 237/1.
- (52) المثل السائر: 229/1.
- (53) المثل السائر: 04/2.
- (54) المثل السائر: 229/1.
- (55) المثل السائر: 231/1.
- (**) المحض: اللبن الخالص، المخض: أخذ زبدة اللبن، المذق: اللبن الممزوج بالماء، الفرق: القطيع من الغنم .
- (56) ينظر المثل السائر: 232-231/1.
- (57) المثل السائر: 234/1.
- (58) المثل السائر: 228/1.
- (**) اطلخَمَ :أظلم- الدهاريس: الدواهي.
- (59) المثل السائر: 235/1.
- (60) المثل السائر: 240/1.
- (**) المشمخر : الجبل العالي - اَقْمَطَرَّ : اشتد
- (61) المثل السائر: 238/1.
- (62) المثل السائر: 239/1.
- (63) البيان والتبيين: للجاحظ، 144/1.

- (64) سر الفصاحة: لابن سنان: ص: 62.
- (65) ينظر كذلك قول الجرجاني: "...بل أريد النمط الأوسط؛ ما ارتفع عن الساقط السوقي وإنحط عن البدوي الوحشي"، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 24.
- (66) ينظر المثل السائر: 261-254/1.
- (67) المثل السائر: 255/2.
- (68) سورة القصص: الآية 38.
- (69) المثل السائر: 260-259/1.
- (70) المثل السائر: 258/1.
- (71) المثل السائر: 122/1.
- (72) ينظر المثل السائر: 261/1.
- (73) سورة الأعراف: الآية 157.
- (74) ينظر المثل السائر: 262-261/1.
- (75) الحيوان : للجاحظ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1969 ص: 39/3.
- (76) ينظر الصناعتين : لأبي هلال العسكري، ص: 75.
- (77) المثل السائر: 240/1.
- (78) المثل السائر: 240/1.
- (79) الوساطة بين المتنبي وخصومه: للجرجاني، ص: 24.
- (80) المثل السائر: 241/1.
- (81) سورة الزمرة ، الآية : 69-71.
- (82) سورة البقرة ، الآية : 186.
- (83) المثل السائر: 251/1.
- (84) المثل السائر: 252 /1.
- (85) الصناعتين : لأبي هلال ، ص: 75.
- 86 المثل السائر : 252/1 . ويقارن بالعمدة لابن رشيق، 130/1.
- 87 ينظر لمثل السائر : 252/1 .
- 88 ينظر المثل السائر: 22/3.
- 89 البلاغة والأسلوبية : محمد عبد المطلب، ص: 155-156.
- (90) المثل السائر: 213/1.
- (91) المثل السائر: 116/1.
- (92) الموازنة بين أبي تمام والبحري: للأمدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط3، 1959، ص: 381.
- (93) الصناعتين : لأبي هلال العسكري، ص: 179.
- (94) الإمتاع والمؤانسة: لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص: 132.
- (95) الخصائص لابن جني، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، 1952، ص: 28/1.
- (96) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بمصر+دار المدني بجدة، ط3 ، 1992 ص: 36.
- (97) ينظر البيان العربي : بدوي طبانة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، (د.ت)، ص: 171 .
- 98 ينظر سر الفصاحة: لابن سنان، ص: 53.
- 99 أسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ص: 02.
- 100 المثل السائر: 215/1.
- 101 ينظر المثل السائر: 216/1.
- 102 المثل السائر: 215/1.
- 103 ينظر المثل السائر: 216/1.
- 104 المثل السائر: 215/1.
- (105) سورة هود، الآية: 44.
- 106 ينظر دلائل الإعجاز، ص: 37 وما بعدها.
- 107 المثل السائر: 214/1.
- 108 المثل السائر: 214/1.
- 109 دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني، ص: 36.

-
- ¹¹⁰ ينظر:- البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر وابن سنان الخفاجي: عبد العاطي غريب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص: 354-355.
- المعنى الشعري وجماليات التلقي في التراث النقدي والبلاغي: ربي عبد القادر الرباعي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص: 204-208.
- (111) إعجاز القرآن وأثره في تطور النقد الأدبي من (ق5هـ إلى ق7هـ): علي مهدي زيتون، دار المشرق، بيروت- لبنان، ط1، 1992، ص: 150.
- (112) المثل السائر: 116/1.
- (113) ينظر المثل السائر: 126/1.
- (114) ينظر إعجاز القرآن وأثره في تطور النقد الأدبي: علي مهدي زيتون، ص: 339-340.
- (115) المثل السائر: 76/2.
- (116) التفكير الأسلوبية: رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي: سامي محمد عبابنة، جدار للكتاب العالمي /عالم الكتب الحديثة ، ط1، 2004 ، ص 125 .
- (117) إعجاز القرآن وأثره في تطور النقد الأدبي: علي مهدي زيتون، ص: 245.
- (*) استخدم ابن الأثير مصطلح الأسلوب، ينظر المثل السائر: 167/1.
- (118) المثل السائر: 210/1.
- (119) ينظر الأسلوبية والأسلوب: عبد السلام المسدي، ص: 77-78.